

المحور الثالث

الإصلاح المؤسسي وتطوير نظم العمل

تؤمن وزارة المالية بأن تحديث وإصلاح السياسة المالية للدولة لا يتحقق فقط، من خلال تطوير التشريعات والقوانين والسياسات الحاكمة لها، وإنما ينبغي، وبالتوازي مع ذلك، تحقيق إنجازات مماثلة على صعيد الإصلاح المؤسسي وتطوير نظم العمل للارتقاء بإدارة المالية العامة للدولة، وضمان انضباط إدارة التدفقات النقدية بما يعزز الثقة في النظام المالي الحكومي.

في هذا الإطار، نستعرض فيما يلي أهم مؤشرات أداء قطاعات وزارة المالية والمصالح التابعة لها على مدى العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، نتبعها باستعراض الجهود المبذولة في مجال الإصلاح المؤسسي، وتطوير نظم وأساليب العمل، والتنمية البشرية.

أولاً: تقييم أداء المصالح والهيئات التابعة للوزارة:

١- الضرائب

أ- الضرائب العامة



- يتضح من مؤشرات الأداء على مستوى الضرائب العامة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ما يلي:
- تم فحص نحو ٧٦٤١١٧ ملفاً ضريبياً في مختلف المناطق الضريبية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، منها ٢٦٧٣٦٧ ملفاً من الفئة (أ) بينما كان المستهدف في الخطة فحص ٢١٥٧٢٦ ملفاً من هذه الفئة.
 - بذلت المصلحة جهوداً مكثفة لإنهاء المنازعات الضريبية مع الممولين، وقد شكلت لهذا الغرض لجان داخلية بلغت ٤٢٣٥٩٥ لجنة، انتهت بالموافقة على ٣٠٣٦٥٦ لجنة منها وحسم النزاع، وانتهت ١١٩٩٣٩ لجنة بالرفض.
 - تم إنجاز عدد ١٣١٣ حالة تصالح ضريبي خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، وافق عليها وزير المالية. وقد بلغت الضريبة المحصلة من التصالحات نحو ٨٣,٣٥٤ مليون جنيه بخلاف التعويضات التي بلغت نحو ٦٦,٤٤٢ مليون جنيه.
 - تم استخراج عدد ٣٧٨١٦٥ بطاقة ضريبية خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ من بين ٣٨٢٠٦٢ طلباً تقدم لها في هذا الشأن. وقد أمكن تبعاً لذلك زيادة عدد الممولين المستجدين بعدد ٣٢٨٨٣١ مولا جديداً.
 - بلغت الدعاوى المرفوعة خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ عدد ١٦١٢٤ دعوى مقابل عدد ١٢٦٢٧ دعوى في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، بينما انخفض عدد الأحكام الصادرة مقارنة بمثلتها في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة ٢٧٪، حيث بلغ عدد الأحكام الصادرة على اختلاف درجاتها خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ عدد ١٩٥٣٣ حكماً، في حين بلغ عدد الأحكام الصادرة خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عدد ٢٦٨٠٣ حكماً.
 - بلغ عدد الدعاوى العمومية (مكافحة التهرب الضريبي) التي تمت الموافقة على تحريكها من وزير المالية خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (١٣٩٥) دعوى، كما تم إخطار النيابة العامة بعدد ١١٧٩ حالة تم فحصها.

وفيما يتعلق بتطوير المستوى الفني والمؤسسي، قامت المصلحة بالآتي:

- تنفيذاً لنصوص المواد من (١٣٩) إلى (١٤٦) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، أحال مجلس الوزراء إلى السيد رئيس الجمهورية مشروع القرار الجمهوري بإنشاء «المجلس الأعلى للضرائب» الذي يتبع رئيس مجلس الوزراء، ويهدف إلى ضمان حقوق دافعي الضرائب والتزام الإدارات الضريبية المختصة بأحكام القانون واللوائح الصادرة في هذا الشأن، وأن تتم إجراءات الربط والتحصيل في إطار من التعاون وحسن النية.
- كما يقدم المجلس الأعلى للضرائب تقريراً سنوياً عن أعماله إلى السيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والشعب، متضمناً ما كشفت عنه ممارسته لاختصاصاته من نقص في التشريعات الضريبية أو حالات إساءة استعمال السلطة من أي جهة من جهات الإدارة الضريبية أو مجاوزة تلك الجهات لاختصاصاتها.
- إصدار الجيل الخامس الجديد من الإقرارات الضريبية وتصميم إقرارات خاصة بأنشطة البترول وشركات التأمين وتصميم الإقرارات الخاصة بالمنشآت الصغيرة بأنواعها الثلاثة وكذا إقرارات الصيدليات بأنواعها، وبلغ عدد أنواع الإقرارات المستخدمة من الممولين لتقديم الإقرار الضريبي عن عام ٢٠٠٩ عدد ٢١ نوع.
- تشغيل النظام الضريبي الرئيسي الجديد بالمركز الضريبي لكبار الممولين وبمركز متوسطي الممولين بمدينة نصر ومد التطبيق للمراكز الضريبية المدمجة الجديدة المخطط افتتاحها، وتوزيع الربط لعدد ٢٢٧ مأمورية و ٣٩ منطقة.
- الانتهاء من البرنامج التدريبي للقيادات على مستوى (مديري إدارات - مديري عموم - رؤساء إدارات مركزية وقطاعات)، وطرح مناقصة الموارد البشرية والترسية على إحدى الشركات وجاري أعمال التنفيذ بما يضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصلحة.
- جاري تنفيذ إنشاء مقر منطقة القنال وسيناء وعدد (٤) مراكز حصر ومعلومات وعدد (٧) وحدات حسابية وعدد (١) مركز تدريب.

التقرير السنوي

ب- الضرائب على المبيعات

- تظهر مؤشرات الأداء على مستوى الضرائب على المبيعات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ما يلي:
- تم إصدار الخطة السنوية للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ وإعلانها لكافة وحدات المصلحة عن طريق شبكة المصلحة الداخلية تشتمل على الأهداف الرئيسية التي يتحقق من خلالها الربط المقرر للمصلحة.
 - تصميم بطاقة الأداء المتوازن للمصلحة وإعداد تجربة عملية لقياس الأداء من خلال بيانات ثلاث سنوات سابقة.
 - تم الانتهاء من تطبيق نظام السداد النقدي من خلال فروع البنك الأهلي المصري وكذلك نظام توصيل الشبكات الالكترونية وذلك لعدد (٢٥) مأمورية، كما يجري متابعة تشغيل وحل مشكلات توصيل الشبكات أليا والسداد النقدي.
 - تشغيل المرحلة الخامسة والسادسة من برنامج توصيل الشبكات الكترونيا، وتشغيل المدفوعات النقدية البنكية والالكترونية، كما تم إعداد دليل المستخدم لبرنامج المدفوعات الالكترونية، وكذا تشغيل المأموريات المؤجلة من برنامج توصيل الشبكات الكترونيا وتشمل: الوايلي، المقاولات، المنافذ الجمركية، مصر الجديدة، والزيتون.
 - تم إصدار جديد من برنامج الجيستاكس الذي يتضمن تعديلات وحلول للمشاكل الخاصة بنظام الإعفاءات، ونقل المسجلين، وكذلك التحويل من حساب مسجل إلى حساب سلع رأسمالية.
 - تم الانتهاء من إعداد نسخة خاصة من برنامج الضريبة بهيئة الاستثمار، وكذلك برنامج الهيئة القومية للبريد واختباره تمهيدا للعمل به للشركات المشتركة في الخدمة، فضلا عن الانتهاء من برنامج العهد الشخصية بمصلحة الضرائب العامة وتدريب العاملين على استخدامه، والانتهاء من إعداد برنامج لربط إيصالات الخزينة بإيصالات مصلحة الدمغة والموازن.
 - إنطلاقا من أهمية تطوير نظم العمل القائمة باستخدام أحدث التقنيات في عالم تكنولوجيا المعلومات، فقد تم وضع الميكرو فيلم على خط الحاسب الآلي للاستفادة من المميزات العالية لكلا من تكنولوجيا الميكرو فيلم وثباتها وتكنولوجيا الحاسبات وسرعتها وانتشارها، وفي هذا المجال تم تنفيذ الآتي:
- ◆ تسجيل (٢٦٣٦٢٠٢) كادر ميكرو فيلمي بجميع مواقع المصلحة، وتسجيل (٢١٦٦٨٣٢) صورة إلكترونية، وتحويل (٧١٥٠٠٠) صورة الكترونية خاصة بملفات الممولين بالمأموريات.
 - ◆ تطبيق نظام الأرشيف الإلكتروني بمأموريات عابدين، الموسكي، الوايلي، مصر الجديدة، الظاهر، الفيوم الإسماعيلية، بورسعيد، محرم بك وكرموز، قصر النيل، العاشر أول، العاشر ثاني، شرم الشيخ، مكتب بدر، الجمرك، المنشية، طنطا، المحلة الكبرى، العطارين، سيدي جابر.
 - ◆ تشغيل منظومة العمل بمشروع الفحص المركزي (ICR) بمدينة ٦ أكتوبر.
 - ◆ التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية لبحث ودراسة النظم القائمة بها ومدى إمكانية الاستفادة منها في تبادل البيانات والخبرات.
- في مجال التدريب، تم تنفيذ عدد (٤٠١) دورة لتدريب لعدد (٧٨١١) متدرب في مجالات الفحص ومساعدة المسجلين، والعمليات والمكافحة والتفتيش، التدريب الإداري الداخلي والخارجي، تكنولوجيا المعلومات.

- تحسين ظروف وأحوال العمل بمقر المصلحة، وذلك على النحو التالي :
 - ◆ الاستلام النهائي لعدد (١٤) موقع تشمل : منطقة شمال الدلتا بالمنصورة، مأمورية شرم الشيخ، منطقة شمال الجيزة، مأمورية بني سويف، غرفة المحول الكهربائي بنجع حمادي، المصلحة بسموحة، مأمورية الجمالية والدرب الأحمر، مبنى الدمغة بشبرا، مأمورية متوسطي الممولين بالعاشر من رمضان، مأمورية السادس من أكتوبر، صندوق العاملين بالسيدة زينب، مقر المصلحة بالأزهر (وكالة الأزهر)، مقر المصلحة بـ١٥ شارع منصور، مقر المصلحة بالقصير.
 - ◆ الاستلام الابتدائي لعدد (٨) مقار هي : اللجنة الداخلية رقم (١١) بمدينة السادات، مركز التدريب الضريبي بالزقازيق وكذا مقر المصلحة بالزقازيق، الشقة المهنية بالمنطقة الرابعة بالسادات، مقر الحاسب الآلي بمدينة أجا، مقر المصلحة بقنا، مقر المصلحة بالحلي العاشر (المرحلة الثالثة).
 - ◆ جاري تحديث عدد (٦) مقار داخل المصلحة وهي : مقر المصلحة الرئيسي بطريق المعادي (مبنى المحمودية)، مقر مأمورية الجمالية والدرب الأحمر، مقر المصلحة بقلوب (مجمع المأموريات)، مقر المصلحة بروكسي، مقر مباحث التهرب الضريبي بمدينة السادات، مقر الحاسب الآلي بلاطوغلي.
- في مجال تبادل الخبرات الدولية، تم تنفيذ دورات تدريبية للوفود العربية (السودان - الكويت - السعودية - الكويت)، وإعداد برنامج الفحص والمراجعة في مجال قانون الدخل وقانون المبيعات للوافدين من تلك الدول.

ج- تطور إجراءات الدمج بين الضرائب على الدخل والضرائب على المبيعات

- بصدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ وبموافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩/٤/٢٠٠٦ بدمج مصلحتي الضرائب العامة والضرائب على المبيعات في مصلحة جديدة تسمى «مصلحة الضرائب المصرية»، فقد تم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من الدمج، وتشمل :
 - إستكمال دراسة الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب المصرية وما تتضمنه من تقسيمات تنظيمية أدنى وتحديد اختصاصات، كل منها للملاءمة وتكامل الأنشطة لمواكبة المستجدات ومتغيرات التطوير المطلوبة، والتحديد الدقيق للمهام والمسئوليات لدعم وتطوير الأداء وإعادة توزيع العمالة على كافة الوحدات بالمصلحة وفقا لذلك.
 - الانتهاء من أعمال التطوير لعدد (١١) موقع بالمصلحة لتجهيزها كمواقع مدمجة، وتحديث مقار المركز الرئيسي المدمج بكل من (مبنى الطيران - مبنى البستان - مبنى لاظوغلي - مبنى أغاخان - مبنى المعادي)، وتجهيز عدد (٧) مراكز ضريبية مدمجة بمحافظة القاهرة والجيزة. ومن المستهدف إنشاء المركز الرئيسي المدمج وبعض المراكز الضريبية المدمجة طبقا للنطاق الجغرافي على مستوى المحافظات، واعتماد الهياكل التنظيمية للمركز الرئيسي للدمج ولشبكة المناطق والمراكز الضريبية، واختيار وتسكين القيادات بها.
 - جاري تنفيذ إنشاء عدد (١٤) مركزا ضريبيا مدمجا بكل من محافظات مدن القناة وسيناء، حيث تم الانتهاء من مرحلة تجهيز الأعمال الهندسية، ومرحلة تنقية البيانات.
 - إعداد النماذج الضريبية الموحدة المدمجة لكل من (الفحص - العمليات الضريبية - التحصيل - خدمة الممولين). والتنسيق بين الإدارة المركزية للميكرو فيلم ومصلحه الضرائب على الدخل بهدف التوصل لإجراءات موحدة للعمل، وإعداد ممارسة الأرشيف المركزي، مع تجهيز موقع شئون العاملين الموحد بالديوان العام.

التقرير السنوي

- إعداد مشروع الدراسات الوظيفية (استحداث - إعادة تقييم أو تعديل بعض المسميات الوظيفية) وفقا للتقسيمات التنظيمية المقترحة، واعتماد الهياكل التنظيمية للقطاعات (المالية والإدارية - تكنولوجيا المعلومات - الموارد البشرية والتدريب - الاتصالات - العمليات الميدانية)، وتطوير جدول وظائف المصلحة الأفقي لبعض القطاعات وفقا للتقسيمات التنظيمية والأنشطة، مع تطوير بطاقات الوصف الخاصة بالمجموعة النوعية للتمويل والمحاسبة والإحصاء والرياضيات والتنمية الإدارية.
- تم الانتهاء من التدريب التجريبي لبرنامج تنمية القيادات على المستويات الثلاث (مديري إدارات - مديري عموم - رؤساء إدارات مركزية وقطاعات).
- تم الانتهاء من صياغة «قانون الإجراءات الضريبية الموحد» الذي يعد قانونا إجرائيا موحدا يسري على الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ومن المخطط أن يتم اتخاذ الإجراءات التالية خلال العام ٢٠١٠/٢٠١١ على صعيد مشروع الدمج:

- اعتماد الهيكل التنظيمي للمركز الرئيسي للدمج، ولشبكة المناطق والمراكز الضريبية.
- تنفيذ إنشاء المركز الرئيسي المدمج واعتماد هيكله التنظيمي، والمناطق الضريبية المدمجة وبعض المراكز الضريبية المدمجة طبقا للنطاق الجغرافي على مستوى المحافظات، واختيار وتسكين القيادات بها.
- تنفيذ برامج تنمية مهارات القيادات على مستوى المصلحة، وإعادة تأهيل العمالة بما يضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمشروع الدمج بالمصلحة.

د- الضرائب العقارية

تبرز مؤشرات الأداء على مستوى الضرائب العقارية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ جهود تطوير نظم العمل بالمصلحة، وتفعيل قانون الضريبة على العقارات المبنية الجديد، وذلك على النحو التالي:

- استمرار مديريات الضرائب العقارية والمأموريات التابعة لها بمختلف المحافظات في تلقي الإقرارات الضريبية بعد انتهاء الموعد القانوني لتقديم الإقرارات الضريبية في ٣١/٣/٢٠١٠، وتسجيلها بسجلات خاصة.
- صدور القرار الوزاري رقم ٣٨٩ لسنة ٢٠١٠ بتشكيل لجان الحصر والتقدير للعمل بنطاق محافظة ٦ أكتوبر - عدد ٢٠ لجنة - وذلك لتحديد القيمة الإيجارية للعقارات المبنية تمهيدا لربطها بالضريبة، وجاري حاليا تشكيل لجان الحصر والتقدير بمختلف المحافظات.
- الانتهاء من الحصر التمهيدي ببعض المناطق وهي القاهرة الجديدة - الشروق - ٦ أكتوبر - الشيخ زايد - البحر الأحمر - مرسى مطروح - السويس - المنوفية - الساحل الشمالي - جنوب سيناء - القاهرة (الزمالك).
- مخاطبة بعض الجهات الخاضعة لأحكام القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ للحصول منها على بعض البيانات اللازمة في أعمال الحصر مثل (البنوك - شركات المحمول - المطاعم - شركات الإعلانات.... إلخ).
- توقيع عقد تقديم خدمات بين المصلحة والهيئة القومية للبريد وذلك بشأن طبع وتطريف النماذج الضريبية المستخدمة في إجراءات تنفيذ القانون، حيث قامت الهيئة القومية للبريد بإدخال بيانات عدد ٩٢١٩١٤ عقار، وتم طباعة وتطريف عدد ٨٣١٠٨٩ - بما يعادل ٩ مليون وحدة عقارية تقريبا، كما تم إرسال عدد ٣٦٠٠٠٠ مطروف فعليا وذلك على نموذج إخطار الممولين بالإعفاءات الضريبية في ظل القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمرسل بالبريد المسجل بعلم الوصول.

- توقيع بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني لإعداد قواعد البيانات الخاصة بحصر العقارات المبنية بجميع أنحاء الجمهورية وذلك من خلال إمداد المصلحة بالعناصر والبيانات الجغرافية في صورة رقمية «GIS» تيسيراً لعملية حصر العقارات.
- توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الدفاع «هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة» بشأن إنشاء وتنظيم أعمال وحدة للضرائب العقارية بالقوات المسلحة تختص بالتعاون مع القرى السياحية والتجمعات السكنية ذات الطبيعة الخاصة بالقوات المسلحة وغير ذلك من العقارات التي يتم تحديدها، تمهيداً لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تنفيذية بشأنها وفقاً لنصوص قانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨.
- توقيع عقد اتفاق مع كلية الهندسة «جامعة عين شمس» للمساهمة في الجانب الخاص بالتقييم الجماعي «MASS APPRAISAL» لمشروع حصر وتقدير الثروة العقارية بجمهورية مصر العربية من خلال تحديد المناطق المتجانسة جغرافياً وبيئياً والتي ستخضع لعملية التقييم الجماعي وأيضاً اختيار الأوزان المؤثرة على قيم الوحدات العقارية، تمهيداً لتحديد المعادلات الرياضية وفقاً للمعايير الدولية التي تم تطبيقها بالدول الأخرى بما يتناسب مع خصائص الثروة العقارية بجمهورية مصر العربية.
- تم تدريب كوادر من المصلحة والمديريات على كيفية استخدام أجهزة الحاسب المحمول PDA في أعمال الحصر، وذلك من خلال التنسيق مع مسئول الأمن القومي والمختصين بكلية الهندسة - جامعة عين شمس، وذلك كله بهدف تدريب أعضاء لجان الحصر على كيفية استخدام أجهزة PDA.

٢. الجمارك

- يظهر استعراض مؤشرات الأداء على مستوى الجمارك المصرية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ جهود التطوير الفني والمؤسسي ونظم العمل بمصلحة الجمارك المصرية، وذلك على النحو التالي:
- تحقيق تحسن واضح وملحوظ لكافة المتعاملين مع الإدارات الجمركية المختلف، سواء مصدريين ومستوردين أو مسافرين وعابرين. وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق مصر لمركز متقدم في مؤشر التجارة عبر الحدود كما رصده تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٠، ليصبح المركز ٢٩ لعام ٢٠٠٩ بعد أن كان المركز ٨٦ في عام ٢٠٠٦، والمركز ٢٤ عام ٢٠٠٨.
 - حصول المصلحة على شهادة ISO 9001-2008 التي تعتبر أحدث إصدار للمنظمة الدولية للمقاييس، وذلك بعد المراجعة النهائية من شركة URS Egypt، بما يؤكد على توافر مجموعة معايير في مصلحة الجمارك المصرية أهمها (جودة الخدمات المؤداة - التطوير والتغيير والتحسين المستمر - النزاهة والشفافية - تحقيق تطلعات العملاء ورضاهم).
 - البدء في تنفيذ المرحلة الرابعة من مشروع الفحص بأجهزة الأشعة بتكلفة ٦٥ مليون دولار من برنامج المنح الأمريكية، وذلك لاستكمال تغطية المواقع التنفيذية الجمركية بالأجهزة المطلوبة وخاصة المواقع الحدودية مثل السلوم.
 - تحديث كافة الأجهزة الإلكترونية والحاسبات، وكذا شبكات الاتصال الداخلية الخاصة بأجهزة الحاسب الآلي وإيجاد مواقع تبادلية لتوفير المرونة اللازمة للعمل الجمركي في مجال المعلومات والبيانات.

التقرير السنوي

- الانتهاء من مشروع تحديث نظم الميكنة بما يراعي التزامات مصر الدولية لدى منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد. ويقدم النظام خدماته من خلال موقعين مركزيين، الموقع الأساسي في المقر الرئيسي لمصلحة الجمارك المصرية بالقاهرة، ومركز احتياطي للتعامل مع الكوارث بالإسكندرية. وبذلك تتمكن مصلحة الجمارك من تقديم خدمة مستمرة على مدار الساعة للمجتمع التجاري عن طريق الانترنت وللجهات الحكومية الأخرى عن طريق خطوط الشبكة الخاصة المؤمنة.
 - متابعة نشر التعريفات المتكاملة طبقاً لأحدث التعديلات الاستيرادية والإجرائية وكذا الإعفاءات والاتفاقيات الدولية والثنائية المعمول بها حالياً وطبقاً للتعريفات الجمركية المطبقة وكذا القوانين والقرارات الأخرى التي تخص الجهات الأخرى ذات الصلة بالإفراج عن البضائع والسلع مع إمكانية تعديلها وفقاً للمتغيرات المستقبلية.
- وحرصاً من المصلحة على الارتقاء بمستوى وقدرات العاملين بها، قامت بما يلي:
- تحديث مبنى المعهد القومي للتدريب الجمركي في كل من الإسكندرية، والقاهرة، وبورسعيد، ونويبع، وتشمل مجالات التدريب: تنمية المهارات الفنية للعاملين بالجمارك المصرية (تدريب فني - لغات .. الخ)، والتدريب لاستخراج رخصة مستخلص لحملة المؤهلات العليا - التدريب لاستخراج رخصة مندوب.
 - تنفيذ بروتوكولات للتعاون مع الدول العربية والإفريقية في مجالات التدريب الفني والإداري لمصالح الجمارك بهذه الدول.

٣. سك العملة

- يتبين من استعراض مؤشرات الأداء في مجال سك العملة وتطوير العملات المعدنية كما ونوعاً خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ما يلي:
- بلغ إجمالي إنتاج العملات المعدنية المتداولة خلال العام المالي ٥١٣,٠٥ مليون قرص من الفئات المختلفة مقابل ٣٥٣,٧ مليون قرص خلال العام السابق ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة زيادة قدرها ٤٥٪.
 - بلغ إجمالي المسلم من العملات المعدنية المتداولة إلى البنك المركزي المصري ومصلحة الخزانة العامة خلال العام المالي ٥٦٨,٣ مليون قطعة، إجمالي قيمتها الإسمية ٢٥٠,٩٦١,٩٦٠ جنيه، مقابل ٢٤٨,٧٩٨ مليون قطعة خلال العام السابق ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إجمالي قيمتها الإسمية ١٨٥,٠٥٦,٦٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٢٨٪.
 - إنتاج عملات تذكارية فضية وذهبية فئات ٥ و ١٠ جنيه خلال العام المالي وذلك لمناسبات عديدة بإجمالي عدد ٨٣١ قطعة قيمتها الإجمالية ١٢٥٠٠٠ جنيه، مقابل عدد ٥٢٧٠ قطعة خلال العام السابق ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ قيمتها الإجمالية ٤٩٥,٥٥٠ جنيه.
 - بلغ حجم الإنتاج من تشغيلات الميداليات والشارات وخلافه خلال العام المالي ٣,٥٠٤,٩٤٩ جنيه مقابل ٢,٥٨٠,٨٠٩ جنيه خلال العام السابق.
 - بلغ إجمالي إنتاج اللوحات المعدنية للمركبات (سيارات / موتوسيكل) خلال العام المالي عدد ٣,١٩٠,٦٨٦ لوحة مزدوجة، إجمالي قيمتها البيعية ٢٠٦,٢١٦,٣٢٠ جنيه مقابل ١١٧,٤٥٤,١١٧ لوحة مزدوجة خلال العام السابق وإجمالي قيمتها البيعية ٦٦,٩١٠,٢٦٠ جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٨٦ ٪، ومتوقع إنتاج ٢ مليون لوحة مزدوجة أخرى.

■ تعظيم موارد المصلحة نتيجة زيادة معدلات الإنتاج من العملات المعدنية وتشغيلات غير العملة، واللوحات المعدنية للمركبات، وأختام الشعار، حيث تم تحقيق إيرادات تقدر خلال العام المالي الحالي ٢٢,٩٥ مليون جنيه، مقابل ٥٧,٦٠ مليون جنيه خلال العام السابق بنسبة زيادة قدرها ٩٪.

وفيما يتعلق بتطوير المستوى الفني والمؤسسي، قامت المصلحة بالآتي:

- في إطار خطة إعادة هيكلة مصلحة سك العملة، فقد تم الانتهاء من تعديل الهيكل التنظيمي للمصلحة وتم اعتماده من قبل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ليتمشى مع متطلبات التطوير الفني والإداري.
- تعديل الإجراءات للحصول على شهادة الأيزو ISO 2008/9001 في سبيل تطبيق نظام إدارة الجودة. وكانت المصلحة بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة قد حصلت على شهادة الأيزو ISO 9001 / 2000 عام ٢٠٠٨.
- تعديل شكل الختم والرقم الكودي في ختم واحد بدلا من ختمين منفصلين دون أن يؤثر ذلك على حجم ختم الشعار، وكذلك بإدخال تقنية حديثة في تصنيع أختام الشعار عن طريق الحفر بأشعة الليزر مع استخدام أحبار مؤمنة للحد من عمليات التقليد والتزوير والوصول إلى منتج ذا جودة عالية.
- دراسة العروض الفنية لتطوير قسم الزنكوغراف والطلاء لتشغيل مستلزمات الإنتاج الخاصة بتشغيلات غير العملة من الأوسمة والنياشين والميداليات بتقنية وجودة عالية.
- الانتهاء من بناء مخازن جديدة لاستيعاب أقراص العملة واللوحات المعدنية للمركبات مع إعادة تنظيم وترتيب وتحديث المخازن لتكون بالقرب من أماكن السك لتوفير الوقت والجهد.

كما تعمل المصلحة على استكمال تنفيذ خطتها لعام ٢٠١١/٢٠١٠، والتي تستهدف ما يلي:

- رفع الطاقة الإنتاجية إلى حوالي مليار قرص من العملات المعدنية المتداولة فئات ١ جنيه، ٥٠ قرش.
- رفع الطاقة الإنتاجية إلى حوالي ٦٠٠ مليون قرص من العملات المعدنية المتداولة فئات ٢٥، ١٠، ٥ قروش.
- المتوقع إنتاجه من العملات التذكارية الذهبية والفضية عدد ٨٠٠٠ قطعة عملة تذكارية.
- المتوقع إنتاجه من اللوحات المعدنية للمركبات عدد ٢ مليون لوحة مزدوجة.
- رفع الطاقة الإنتاجية لإنتاج أختام الشعار بتصنيع وحدة ملء الحبار بالمصلحة وذلك سيؤدي إلى زيادة إنتاج الأختام بمعدل ٣٠٪.

٤. التأمينات الاجتماعية والمعاشات

يظهر استعراض نتائج ومؤشرات الأداء على مستوى التأمينات الاجتماعية والمعاشات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، عن تحقيق ما يلي:

جدول (٢-١): حجم الإيرادات والمصروفات التأمينية

مستهدف في ٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	البيان
مليار جنيه		
٢٩,٨	٢٦,٢	الإيرادات التأمينية (الاشتراكات التأمينية)
٢٩,٨	٢٨,٦	المصروفات التأمينية (المعاشات المنصرفة)
٣٢٦	٣١٠,٣	جميع الاستثمارات (متضمنة صكوك وزارة المالية والرصيد لدى بنك الاستثمار القومي)
٢٢,٥	١٩,٥	الفائض المرحل للاحتياطيات

التقرير السنوي

جدول (٢-٣): أهم المؤشرات لقطاع التأمينات والمعاشات حتى ٢٠١٠/٦/٣٠*

إجمالي	الصندوق الحكومي	الصندوق العام والخاص	البيان
١٦,٥	٥,٧	#١٠,٨	عدد المؤمن عليهم (بالمليون)
٦,٤	٢,٦	٣,٨	عدد أصحاب المعاشات (حالات) (بالمليون)
٢٦,٢	١٤,٢	١٢	قيمة الاشتراكات التأمينية (بالمليار)
٢٨,٦	١٧,٩	١٠,٧	قيمة المعاشات المنصرفة (بالمليار)

* تقديري

#بالإضافة إلى ٥ مليون عمالة غير منتظمة

- وعلى صعيد جهود التطوير المؤسسي ونظم العمل في قطاع التأمينات، فقد تم إنجاز الآتي:
- إستمرار التوسع في إنشاء وتطوير المناطق التأمينية لتوفير بيئة عمل مناسبة تتيح تقديم الخدمة لجمهور المتعاملين معها في سهولة ويسر. حيث تم إنشاء سبع مناطق تأمينية جديدة في: أجا، بلقاس، منفلوط، قوص، أسوان، أبشواي، الدلنجات. كما تم تطوير ١٢١ منطقة ومكتب تابعة للصندوقين على مستوى الجمهورية.
 - الانتهاء من إعداد خطة شاملة لدمج الصندوقين استمراراً لجهود تطوير وتحديث الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي تحت إشراف اللجنة العليا لتطوير نظام المعاشات الحالي، متضمنة هيكل إداري موحد وشامل للهيئة وفقاً لأحدث المعايير المتبعة عالمياً في مجال التأمينات والمعاشات. ومن المنتظر أن يتم البدء الفعلي في عملية الدمج في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ على مستوى الهيئة برمتها.
 - صدر قرار وزير المالية بدمج قطاعي المعلومات في كلا الصندوقين وذلك تمهيداً لدمج بقية قطاعات الصندوقين، وقد تم التنفيذ الفعلي في عملية دمج قطاعي المعلومات ومن المنتظر الانتهاء منه في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠.
 - مشروع توقيع النماذج الالكترونية: تم الانتهاء من كافة أعمال تطوير النظام واختبارات قبول النظام في يونيو ٢٠١٠. كما تم استلام كافة أجهزة قراءة البطاقات وطابعة البطاقات والبطاقات، وتم تدريب فريق عمل الهيئة على عملية إصدار البطاقات، ويجري حالياً التجهيز للبدء في المشروع التجريبي حيث قامت الهيئة باختيار وتحديد الشركات المرشحة لهذا المشروع.
 - مشروع البوابة الإلكترونية: بدأ مشروع البوابة الالكترونية في ديسمبر ٢٠٠٩ وتم تقسيم مراحل تطوير المشروع إلى ثلاث مراحل كما يلي:
 - ◆ الانتهاء من تصميم وتطوير وظائف وخدمات المرحلة الأولى من الموقع الإلكتروني في يناير ٢٠١٠، كما تمت اختبارات القبول من جانب الهيئة.
 - ◆ الانتهاء من تصميم وتطوير وظائف وخدمات المرحلة الثانية (محتوى الموقع الإلكتروني) في أبريل ٢٠١٠، كما تمت اختبارات القبول من جانب الهيئة لهذه المرحلة.
 - ◆ الانتهاء من تصميم وتطوير الخدمات التفاعلية على الموقع وتم الانتهاء منها بالكامل ومن إجراء الاختبارات الأولية عليها في يونيو ٢٠١٠.
 - ◆ تم سحب عينة فعلية من بيانات الهيئة وتحميلها على الموقع الإلكتروني بحيث سيتم استكمال اختبارات قبول خدمات ووظائف المرحلة الثالثة والأخيرة، والتي من المتوقع أن يتم الانتهاء من عمليات الاختبار والقبول لها في يوليو ٢٠١٠.

- وعلى صعيد التجهيز للإطلاق الرسمي للموقع :
 - ◆ تم الانتهاء من تجهيزات استضافة الموقع الإلكتروني للهيئة بشركة راية في يوليو ٢٠١٠، كما تم الانتهاء من حجز نطاق باللغة العربية للهيئة على شبكة الانترنت بحيث يعمل الموقع من خلاله، ويتم التجهيز حالياً لاستكمال أعمال التدريب على وظائف إدارة الموقع.
 - ◆ يقوم فريق عمل الهيئة حالياً بمراجعة وتدقيق برامج سحب البيانات واستكمال سحب ملفات البيانات لتسليمها لشركة e-finance لتحميلها على قاعدة بيانات الموقع، ومن ثم القيام بمطابقة البيانات المحملة على قاعدة بيانات الموقع مع بيانات الحاسب المركزي mainframe، ليمت بعدها الإطلاق الرسمي للموقع.
- وفيما يخص تنفيذ بروتوكول التعاون بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ومصحة الأحوال المدنية، فقد تم بالفعل الانتهاء من مطابقة ٣٧ مليون رقم تأميني بالرقم القومي ومتبقي ٢٢ مليون رقم من المتوقع الانتهاء من المشروع في خلال عام ٢٠١٠-٢٠١١ ومن ثم سوف يتم الربط مع مصحة العامة للضرائب وذلك عن طريق مصحة الأحوال المدنية. وسوف يمكن ذلك العاملين بالهيئة من التحقق الفوري من جميع بيانات المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستفيدين بما يضمن صرف المعاشات بسرعة ودقة.
- التعاون مع وزارة الصحة وكافة الجهات المعنية في إعداد سيناريوهات مختلفة لضمان إنشاء نظام تأمين صحي اجتماعي جديد متطور ومتوازن فنيا وماليا واجتماعيا في إطار الدراسات الاكتوارية والمالية لمشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي الجديد.
- صدور قرار وزير المالية رقم ٦٠٨ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء «الإدارة الاكتوارية الحكومية» بموجب قانون التأمين الاجتماعي والمعاشات الجديد رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ وإسناد رئاستها إلى مساعد وزير المالية لشئون التأمينات، وتعد أول إدارة من نوعها في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا تختص بتقديم الدعم الفني والدراسات والاستشارات الاكتوارية لوزارة المالية والوزارات الأخرى، مع إمكانية أن يمتد نشاطها إلى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، كما تعد بمثابة بيت خبرة لكافة الجهات الحكومية في مجال إجراء الدراسات الاكتوارية حول تصميم وتمويل نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية، ونظم التأمين الصحي، ونظم الضمان الاجتماعي وغيرها من المشروعات التي تحتاج إلى دراسات اكتوارية ومالية دقيقة. وقد تم توقيع بروتوكول للتعاون في هذا الشأن مع الإدارة الاكتوارية الحكومية ببريطانيا لتدريب الكوادر العاملة بالإدارة الاكتوارية المصرية وتبادل الخبرات بين الجهتين. كما حصل سبعة من العاملين بالإدارة على درجة الماجستير في العلوم الاكتوارية التطبيقية من بريطانيا.
- وفيما يتعلق بالإعداد لتطبيق قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ :
 - ◆ يتم حالياً الانتهاء من إعداد كراسات الشروط لإجراءات تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠، وذلك لطحها في موعد أقصاه نهاية أغسطس ٢٠١٠، وسوف تتضمن كراسات الشروط أقسام منفصلة لتكنولوجيا المعلومات، النواحي القانونية، التدريب، إعداد الاستراتيجيات، الحملات الإعلامية، وإجراءات العمل. ومن المنتظر أن يبدأ التنفيذ قبل نهاية ٢٠١٠ وذلك لضمان أن يكون النظام جاهز للتشغيل بداية ٢٠١٢ وهو موعد تطبيق القانون الجديد.
 - ◆ ومن المستهدف أن يعتمد النظام الجديد على التقنيات الحديثة وما يتضمنه ذلك من استخدام المواقع الإلكترونية وكروت صرف المعاشات والتحصيل الإلكتروني وإمكانية الاستعلام سواء من مراكز خدمة العملاء أو من الموقع الإلكتروني أو من مكاتب التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

التقرير السنوي

♦ يجري الإعداد لحملة التوعية بالقانون الجديد من خلال إعداد مجموعة من الكتيبات التفسيرية للقانون أهمها أسئلة وأجوبة عن القانون وأهم سمات وملامح القانون وشرح كيفية التحويل من النظم القائمة إلى النظام الجديد والرعاية المالية والاجتماعية لأصحاب المعاشات والعمال الموسمية وغير المنتظمة.. الخ.

٥. الخدمات الحكومية

يظهر استعراض نتائج ومؤشرات الأداء على مستوى الهيئة العامة للخدمات الحكومية، وإجراءات تحقيق الإصلاح المالي وترشيد الأنفاق الحكومي خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ما يلي:

أ- بالنسبة لمجال المبيعات (المزادات الحكومية) والتخلص من المخزون الراكد والمهمل والأصول غير المستغلة وتعظيم إيرادات الخزنة العامة

■ أسفرت جهود الهيئة في هذا المجال عن تحقيق ما قيمته ١,٢٨٥ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/ ٢٠٠٩ حيث تحققت الحصيلة نتيجة إجراء عدد ٣٣ مزاد على مدار العام طبقاً للبيان التالي:

جدول (٣-٢): جملة ما حققته الهيئة العامة للخدمات الحكومية من المزادات الحكومية

العام المالي		بيان
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
٦٨٠,٥٤٩,٤٩	١٦٠,٩٧٥,٤٩	سيارات جمرك
٣٥٠,١٥٣,٨٣	٠٥٠,٧٠١,٥٦	سيارات حكومية
٤٧٥,٥٧٦,٤٥	٢٠٩,٥٥٤,٢٨٥	سلع وبضائع جمركية
٢٦٣,٧٢٩,٦٠	٢٩٦,٣٣١,٤٣	أصناف راكدة
٧١٠,٤٢٤,٢١	٠٢٠,٣٨١,٣٦	عقارات وأراضي
٩٠٥,٠٥٠,٢٤	٧٠٨,٦٦١,٤٢	مسحوبات يحصل عنها ٧٪، ٢٪
٥٣٥,٥٨٧	٠	بيوع بالممارسة
٩١٨,٠٧١,٢٨٥	٤٤٣,٦٠٤,٥١٤	الإجمالي بالجنيه

وتستهدف الهيئة خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، عمل دراسة وتحليل للأسعار واستخدامها في تقييم المبيعات، وميكنة العمل من خلال شبكة اتصالات ومعلومات وقواعد بيانات متكاملة، فضلاً عن تنفيذ عدد (٣٨) جلسة مزاد وممارسة للجمارك والجهات الحكومية وشركات قطاع الأعمال.

ب - بالنسبة لمجال المشتريات

■ في مجال الشراء المركزي للأصناف شائعة الاستخدام، قامت الهيئة بالآتي:

- ♦ إعادة طرح الأصناف السابق طرحها في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ وهي الحاسبات، الطابعات، الفاكسات، آلات تصوير المستندات بالإضافة إلى الأثاث المكتبي، وذلك تمثيلاً مع سياسة الدولة لترشيد الإنفاق العام وتنميط وتوحيد مواصفات الأصناف شائعة الاستخدام.
- ♦ ترسية عملية رقمنة دار المحفوظات المصرية على شركة العلا للأنظمة الحديثة بقيمة إجمالية ٢,٦٨,٠٠٠ جنيه.
- ♦ ترسية المزايدة العلنية العامة لتخريد سيارات التاكسي وإقامة مصنع لإعادة تدوير (تخريد) تلك السيارات.
- ♦ دراسة اقتراح لمداركة احتياجات الجهات الإدارية للدولة بالنسبة للأدوات الكتابية مركزياً ترشيداً للإنفاق العام.

- وفي مجال الشراء المركزي للسيارات الحكومية، قامت الهيئة بالآتي:
 - ◆ الاستمرار في تنفيذ خطة الشراء المركزي للسنة الثالثة على التوالي، باستحداث وإضافة فئات جديدة من المركبات لخطة التحديث تشجيعاً للصناعة الوطنية في مجال السيارات التي تعتبر من الصناعات المغذية والتكميلية.
 - ◆ إستحداث أنواع أخرى بالإضافة إلى أنواع السيارات محل الشراء المركزي الصالون - كابينة مفردة ومزدوجة - ميني باص - ميكروباص - ميني ميكروباص ٦ راكب - أتوبيس - نقل حمولة ٤، ٥ طن، كما تم إضافة الموتسيكلات ضمن الشراء المركزي للحد من استخدام السيارات الصالون في المأموريات (توزيع البريد).
 - ◆ طرح عدد ٦ عمليات لشراء السيارات مركزياً وتمت الترسية على ٦ شركات من الشركات التي تقوم بإنتاج وتجميع السيارات محلياً.

جدول (٤-٣): شراء السيارات - مقارنة بما تم تحقيقه في الأعوام المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠١٠/٢٠٠٩

عدد الشركات		عدد السيارات		الخطة	
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٦	٦	١٢٦٨	١٢٢٨	٢١٩	٢١٧

- ◆ الشراء المركزي للسيارات الحكومية لعدد ٢٥٢ جهة.

جدول (٥-٣): مقارنة بما تم تحقيقه في مجال حصر السيارات عن الأعوام المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ٢٠١٠/٢٠٠٩

إجمالي عدد السيارات (أساسي / فرعي)	إجمالي الجهات المستوفاة (أساسي / فرعي)	عدد الجهات الأساسية	الخطة
			٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢٥١٢٠	١٠٣٧	٦٣٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢٦٥٨٢	١٣٤٥	٦٥٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨

- وفي مجال الرقابة على المشتريات الحكومية، قامت الهيئة بالآتي:
 - ◆ بحث طلبات الشراء التي تتعلق بشراء بعض الأصناف والترخيص بما هو لازم وضروري، ونتج عن ذلك تحقيق وفر قيمته ٧٣٣,٧٨٦,٦ جنيه بنسبة ٥٥٪ من قيمة الشراء التي تقدمت بها عدد ٥٨٩ جهة.
 - ◆ التفتيش على أعمال المشتريات بجهات الدولة المختلفة بهدف التأكد من صحة تطبيق أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية، وذلك على عدد (٢٤٠) جهة خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، نتج عنه تحصيل غرامات تأخير من الموردين والمقاولين المتعاقدين مع الجهات كانت عرضه للضياع بلغت قيمتها ٥٢٥,٢٣٨,٦ جنيه لعدد (١٧٦) جهة.
 - ◆ إخطار الجهات الإدارية بأسماء الممنوعين من التعامل، وإمداد تلك الجهات بما تطلبه من أسماء وبيانات الموردين والمقاولين.
- وتسعى الهيئة خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ لتحقيق ما يلي:
 - ◆ التنسيق مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، والمعهد القومي للجودة لإعداد كتاب دوري لإلزام الجهات الحكومية بتضمين شروط الطرح وتقديم شهادة مطابقة معتمدة مع الأصناف الموردة لضمان جودتها، أو عمل الاختبارات اللازمة للتحقق من مطابقتها للمواصفات.

التقرير السنوي

- ◆ إنشاء قاعدة بيانات لكافة الموردين والمقاولين والمكاتب الاستشارية والفنيين وبيوت الخبرة تتضمن كافة أنشطتهم وفئاتهم، وكذا أسماء المشروعات الصغيرة وعرضهم على صفحة الإنترنت حتى تتمكن الجهات الإدارية من الحصول على المعلومات دون اللجوء إلى الإعلان في الصحف، بما يحقق هدف الهيئة في ترشيد الإنفاق في مجال النشر. كما يمكن للجهات الإدارية من خلال قاعدة البيانات المتاحة على الانترنت التواصل مع الموردين للحصول على الأسعار المنمطة للاسترشاد بها في تقدير احتياجاتها.
- وفي مجال تنمية قدرة المشروعات الصغيرة في مجال المشتريات الحكومية، قامت الهيئة بالآتي:
 - ◆ اعتماد كتاب دوري الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠٠٩ يتضمن بيع كراسة الشروط والمواصفات بالتكلفة الفعلية فقط لأصحاب المشروعات الصغيرة.
 - ◆ الاستمرار في عقد ورش العمل للجهات الإدارية للنهوض بالمنشآت الصغيرة على مستوى المحافظات، واختيار محافظة الغربية كنموذج تجريبي لتفعيل التعاقد مع المنشآت الصغيرة.
 - ◆ تلقي الشكاوى والمشاكل التي تعوق المنشآت الصغيرة والعمل على حلها، وتوزيع الكتب الدورية والمنشورات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة على الجهات المختلفة على CD.
- وتستهدف الهيئة خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ تحقيق ما يلي:
 - ◆ عقد ورش عمل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية بهدف تدريبهم على كيفية دخولهم في المناقصات الحكومية، وإنشاء قاعدة بيانات عن تلك المشروعات وحجم تعاقداتها مع الجهات الحكومية ونوع المناقصات والممارسات وعددها.
 - ◆ توعية الجهات الحكومية بكيفية ميكنة البيان الربع سنوي وتسجيله آلياً على C.D.

ج- بالنسبة لمجال المخازن

- استمراراً لما تقوم به الوزارة والهيئة في التعامل مع مشكلة التصاعد في حجم المخزون السلعي بالجهات الإدارية للدولة، وتنفيذاً للآليات المتبعة للرقابة على المخزون السلعي والتي تهدف إلى تقليل حجم الشراء وتوحيد إجراءات ومفاهيم الشراء والتخزين، وإعادة هيكلة وتدريب وتنمية مهارات العاملين بإدارة المخازن الحكومية، وقامت الهيئة بما يلي:
- تنفيذ تجربة لإعداد المقاييس السنوية عن طريق منظومة آلية باستخدام الحاسب الآلي - حيث تم اختيار عدد ٣٠ جهة إدارية على مستوى كافة جهات الدولة.
 - تفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن إنشاء وحدات رقابة المخزون السلعي، قامت الهيئة بالحصول على تفويض ببيع راكد وخردة وكهنة لعدد ٢٥٤ جهة وذلك لاتخاذ إجراءات تصريفه كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول (٦-٣) : مبيعات الهيئة العامة للخدمات الحكومية من الراكد والخردة والكهنة

القطاع	الراكد		الخردة والكهنة	
	إضافات	تصرفات	إضافات	تصرفات
الجهاز الإداري للدولة	٦١٩١٩٠	٢٨١٠٣١٢	١٦١٥٥٧٦	١٢٠١٨٣٤
وحدات الإدارة المحلية	٤٠٣٣٩٤١	١٤٦٠٥٢	٤٥٠٩٨٤٧	١٠٠٦٠٣
الهيئات العامة الخدمية	٩٤٧٧٥٣	١١١٧٦٩٩	٨٢١٤٩٩	٢٤٦٨٤٢٨
الهيئات العامة الاقتصادية	١٠٦٥١٧٦١٢	٢٤٥١٨١٣	١١٥٧٩٠٥	٧٤٤٨٢٩٢
الإجمالي	١١٢١١٨٤٩٦	١١٢١٩١٥٧	٨١٠٤٨٢٧	٦٥٢٥٨٧٦

- مراجعة بيانات إجمالي موجودات المخازن مع قطاعات الحسابات الختامية بوزارة المالية، حيث بلغت ٦٩٩,٤٧٢. ١٧٢,٣٧ جنية.
- مراجعة اللوائح الخاصة للجهات بما يتفق وأحكام لائحة المخازن الحكومية، حيث تم مراجعة عدد ٣٠ لائحة خاصة بالاشتراك مع لجنة الخبرة المالية بوزارة المالية.
- تقديم الدعم الفني لإعداد المقاييس السنوية للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ وتم مراجعة المقاييس السنوية وإرسال نتائج البحث للاعتمادات المقترحة لقطاع الموازنة بوزارة المالية لمراجعة ذلك عند إعداد الموازنة.
- إعادة تنظيم المخازن لعدد ٦١ جهة بهدف تطبيق أحكام لائحة المخازن والحفاظ على المخزون السلعي سواء داخل المخازن أو خارجها.
- التفتيش على عدد ١٨٢ جهة من الجهات الإدارية (٩٥ جهة داخلية، ٨٧ خارجية)، للتأكد من صحة تطبيق أحكام لائحة المخازن الحكومية، وهو ما نتج عنه إضافة أصناف كانت عرضة للضياع بالمخازن حفاظاً على المال العام، وبلغت الزيادات المحققة ٧٠٨,٣٨٩,٣ جنية.
- تم عمل مأموريات متابعة ميدانية لعدد من الجهات التي تم التفتيش على مخازنها لعدد ٣٥ جهة للتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة لتفادي الملاحظات التي أسفر عنها التفتيش والمبلغ للجهات، وتم الاشتراك في عدد ١٢ لجنة بالجهات المختلفة ومنها لجان (جرد متاحف هيئة الآثار - جرد نياشين ومجوهرات أسرة محمد علي - جرد وزارة العدل - جرد المخازن والعهد بالهيئة).

وتستهدف الهيئة خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ تحقيق ما يلي:

- ترشيد تراكم الراكد داخل المخازن على مستوى الدولة وذلك باستخراج بيان موجودات المخازن وإعداد الدراسة التحليلية لها ومقارنتها بالسنوات السابقة، ومراجعة محاضر الجرد السنوي بالنسبة للجهات التي ليس لها مراقب مالي.
- تقديم الدعم الفني لإعداد المقاييس السنوية للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وتقدير الاحتياجات الفعلية من المستلزمات السلعية وإعادة دراستها وإرسال نتيجة البحث والدراسة لقطاعات الموازنة بوزارة المالية للاستعانة بها عند إعداد الموازنة العامة للدولة.
- تنظيم مخازن عدد ٥٦ جهة وتنظيم الدورة المستندية لصرف وإضافة الأصناف للمخازن وحصر الأصناف الزائدة عن الحاجة أو الكهنة والراكد للتخلص منها طبقاً للوائح والقوانين.
- التحقق من التطبيق السليم لأحكام لائحة المخازن الحكومية وتعديلاتها لعدد ٢٢٨ جهة (الجهات الداخلية ١٣٨ جهة، الجهات الخارجية ٩٠ جهة).

التقرير السنوي

د- وفيما يتعلق بمجال التدريب

- تشكيل فريق عمل بالتنسيق مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية يجوب محافظات القاهرة الكبرى لتبصير القائمين على تنفيذ الشراء الإلكتروني بمضمون قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٠ بشأن النشر الإلكتروني عن المناقصات والمزايدات الحكومية.
- تعديل اللائحة الخاصة بمركز تدريب الهيئة طبقاً لمنظومة التطوير المتبعة في المرحلة القادمة، وقيام المركز بتدريب قيادات الهيئة على مجالات: (فن الإدارة ومهاراتها - التخطيط الاستراتيجي - العمل الجماعي وبناء فرق العمل - إدارة التغيير - إدارة الوقت).
- عقد عدد (٤٤) دورة تدريبية للبرامج التالية: نظم الشراء والبيع الحكومي - نظم المخازن - الرقابة على المخزون - السيارات - التكويد - المشروعات الصغيرة. كما قام مركز التدريب بمراجعة وتطوير جميع المواد العلمية، والتنسيق مع جهاز حماية المنافسة ليشمل برنامج الشراء والبيع الحكومي جزء خاص عن المنافسة يتولاه مدربي الجهاز.
- ومن المستهدف خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١، التعاون مع المعهد القومي للجودة للاشتراك في التدريب الخاص بنظم الشراء والبيع الحكومي، وتطوير معايير اختيار التدريب من العاملين بالجهاز الإداري بالدولة، فضلاً عن عقد دورات تدريبية في مجال المشتريات والمخازن والسيارات ورقابة المخزون السلعي وفن الإدارة والمشتريات الصغيرة والمبيعات.